

الجزء الأول - النظر في المسائل التي تقع في إطار مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين

المؤيدون - المعارضون - الممتنعون عن التصويت	الدعوات عملاً الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وبغيرها بالمادة ٣٧	الوثائق الأخرى	البند الفرعي	الجلسة والتاريخ
المؤيدون - المعارضون - الممتنعون عن التصويت	١٢ عضواً من أعضاء المجلس ^(أ)	الجمهورية العربية السورية	مشروع قرار مقدم من ألمانيا، والبرتغال، وفرنسا، والمملكة المتحدة (S/2011/612)	٦٦٢٧ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١
مشروع قرار لم يعتمد (S/2011/612) ٩-٢-٤ ^(ب)				
القـــرار ٢٠١٤ (٢٠١١) ١٥-٠-٠		مشروع قرار مقدم من ألمانيا والبرتغال وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (S/2011/651)		٦٦٣٤ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

اليمن

(أ) الاتحاد الروسي، وألمانيا، والبرازيل، والبرتغال، والبوسنة والهرسك، وجنوب أفريقيا، والصين، وفرنسا، وكولومبيا، والمملكة المتحدة، والهند، والولايات المتحدة.

(ب) المؤيدون: ألمانيا، والبرتغال، والبوسنة والهرسك، وغابون، وفرنسا، وكولومبيا، والمملكة المتحدة، ونيجيريا، والولايات المتحدة؛ المعارضون: الاتحاد الروسي، والصين. الممتنعون عن التصويت: البرازيل، وجنوب أفريقيا، ولبنان، والهند.

٢٨ - الحالة فيما يتعلق بالعراق

عرض عام

العام والحكومة العراقية تفاصيل عن التقدم المحرز في تعزيز الرقابة المالية والإدارية لصندوق تنمية العراق، وأن يقدم الأمين العام تفاصيل عن المسائل القانونية والخيارات التي يتعين النظر فيها لتنفيذ الترتيبات التي تخلف الصندوق. وفي الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١١، حدد المجلس ولاية البعثة مرتين لفترة سنة واحدة في كل مرة^(٦٣٦).

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ١٦ جلسة، شملت جلستين مغلقتين، فيما يتصل بالحالة فيما يتعلق بالعراق، واتخذ خمسة قرارات (ثلاثة بموجب الفصل السابع من الميثاق) واعتمد ثلاثة بيانات رئاسية.

وخلال الجلسات المعقودة في إطار هذا البند، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام للعراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق عن أنشطة البعثة بشأن الحالة السياسية والأمنية في العراق، بما في ذلك الأعمال التحضيرية للانتخابات البرلمانية الوطنية وما أعقب ذلك من جهود لتشكيل حكومة وطنية. واستمع المجلس أيضاً إلى إحاطات عملاً بالقرار ١٩٠٥ (٢٠٠٩)، طلب فيها المجلس، في جملة أمور، أن يقدم كلا من الأمين

وخلال الجلسات المعقودة في إطار هذا البند، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام للعراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق عن أنشطة البعثة بشأن الحالة السياسية والأمنية في العراق، بما في ذلك الأعمال التحضيرية للانتخابات البرلمانية الوطنية وما أعقب ذلك من جهود لتشكيل حكومة وطنية. واستمع المجلس أيضاً إلى إحاطات عملاً بالقرار ١٩٠٥ (٢٠٠٩)، طلب فيها المجلس، في جملة أمور، أن يقدم كلا من الأمين

عن الأعمال التحضيرية الجارية للانتخابات البرلمانية. وذكر أن البعثة قد قدمت المشورة والدعم التقني للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات. ونتيجة جهد جماعي هائل، جرى إعداد الهياكل الأساسية اللازمة لتمكين الناخبين من زيارة مراكز الاقتراع في يوم الانتخابات المقرر إجراؤها في ٧ آذار/مارس. وذكر أن من المهم أن تُطبق الدروس المستفادة في العملية تطبيقاً سليماً في المستقبل. ولذلك، فإنه من الأهمية بمكان أن تقوم البعثة بإسداء المشورة إلى الحكومة الجديدة بشأن أساسيات التشريعات الانتخابية العامة والإجراءات البرلمانية، فضلاً عن توضيح أدوار ومسؤوليات السلطات الثلاث، لأن ذلك أمر ضروري لتعزيز سلطة المؤسسات. ومن بين مهام أخرى، ستتولى البعثة أيضاً تقديم الدعم إلى الحكومة الجديدة في اعتماد ميزانيتها، بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي^(٦٣٩).

وأبرز ممثل العراق التطورات السياسية الأخيرة والتطورات المتصلة بالأمن في البلد، بما في ذلك النجاح في اعتماد تعديل قانون الانتخابات والجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تحسين الحالة الأمنية المحيطة بالانتخابات المقبلة. وتطرق إلى التقدم المحرز على المستويات الاجتماعية والاقتصادية، وكرر طلب حكومة بلده للمجلس أن ينظر في إزالة جميع القيود المفروضة على العراق عملاً بقراراته المتعلقة بترغ السلاح وأسلحة الدمار الشامل، بما فيها القراران ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١)^(٦٤٠).

وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام للعراق، الذي ذكر أن نجاح الانتخابات الوطنية التي أُجريت في ٧ آذار/مارس أتاحت

(٦٣٩) S/PV.6271، الصفحات ٢-٦.

(٦٤٠) المرجع نفسه، الصفحات ٦-١١.

٢٦ شباط/فبراير و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠: اعتماد بيان رئاسي بشأن الخطوات التي اتخذها العراق للامتنال لنظم عدم الانتشار ونزع السلاح

في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً رحب، في جملة أمور، بالرسالة المؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ الموجهة من وزير خارجية العراق التي تؤكد أن حكومة العراق تؤيد النظام الدولي لعدم الانتشار وتمتثل لمعاهدات نزع السلاح وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة، وشدد على أهمية تصديق العراق على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة الذي أبرمه مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووقعه في عام ٢٠٠٨. وأكد المجلس أيضاً استعدادة، بعد اتخاذ الخطوات الضرورية، لاستعراض القيود المفروضة في القرارين ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١) المتصلة بأسلحة الدمار الشامل والأنشطة النووية المدنية، وذلك بغرض رفعها^(٦٣٧).

وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، اعتمد المجلس البيان الرئاسي الذي رحب، في جملة أمور، بتشكيل حكومة شراكة وطنية، وشجع القادة العراقيين على شحذ هممهم من جديد لتحقيق المصالحة الوطنية^(٦٣٨).

١٦ شباط/فبراير إلى ٤ آب/أغسطس ٢٠١٠: إحاطات بشأن دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق للانتخابات البرلمانية الوطنية التي عقدت في آذار/مارس ٢٠١٠

في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام، الذي قدم تقريراً

(٦٣٧) S/PRST/2010/5.

(٦٣٨) S/PRST/2010/23.

حكومة بلده أن يستعرض المجلس القيود المفروضة بموجب القرارين ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١) بغية رفعها^(٦٤٢).

في ٤ آب/أغسطس ٢٠١٠، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام للعراق، الذي أشار أنه رغم إنجاز الانتخابات البرلمانية بنجاح والتصديق على النتائج، فإن التأخير في تشكيل الحكومة المقبلة يطرح اختباراً حقيقياً لانتقال العراق إلى الديمقراطية. وعلى الرغم من أن البعثة هي على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة والدعم، فقد أكد أن تشكيل الحكومة هو عملية سيادية يتولى مسؤوليتها بالكامل العراقيون أنفسهم، ودعا قادة البلد إلى إبداء قدر أكبر من الإلحاح في التوصل إلى اتفاق من خلال عملية شاملة. وشدد على أن التأخير في تشكيل الحكومة يؤثر على المرافق والخدمات الأساسية في البلد، على النحو الذي يتبين مثلاً من الاحتجاجات التي وقعت بسبب انقطاع الكهرباء لفترات طويلة^(٦٤٣).

وأفاد ممثل العراق في ذلك الوقت أن جميع الأحزاب السياسية الرئيسية تقوم باتصالات مكثفة بغية عقد دورة مثمرة لمجلس النواب المنتخب حديثاً الذي سينتخب رئيساً جديداً. وأكد أيضاً على التحسن الكبير في الحالة الأمنية في العراق، بما في ذلك الانخفاض الكبير في العنف، مما شجع العديد من البلدان الأجنبية على إعادة فتح بعثاتها الدبلوماسية. غير أنه أكد أن المسألة الأكثر أهمية بالنسبة لبلده هو تحرير نفسه من عبء الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي فرض على العراق أعباء مالية وأعباء أخرى تؤثر على سيادته. وأكد أن العراق قد أوفى بالتزاماته واتخذ خطوات هامة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار،

(٦٤٢) المرجع نفسه، الصفحات ٦-١١.

(٦٤٣) S/PV.6368، الصفحات ٢-٥.

فرصة لزيادة تعزيز سيادة البلد والمضي قدماً بحزم نحو المصالحة، ولكنه أعرب عن القلق من أنه حتى الآن كان هناك عدد كبير من الحوادث العنيفة في عام ٢٠١٠. وتشجع البعثة الأطراف الفائزة على التوصل إلى اتفاق بشأن حكومة تكون شاملة للجميع، استناداً إلى مبادئ تقاسم السلطة وتكون مُشكَّلة ضمن إطار زمني متفق عليه. وفيما يتعلق بمسألة حدود العراق مع الكويت، شدد على ضرورة أن تواصل البعثة نقل رسالة مفادها أن العراق يجب أن يعيد التأكيد على ترسيم الحدود على النحو الذي تأكد في القرار ٨٣٣ (١٩٩٣). وفي ضوء التخفيض الوشيك لقوات الولايات المتحدة، فقد شدد على أهمية تحسين القدرات الأمنية للبعثة، التي سيتعين أن تصبح أكثر اعتماداً على الذات من أجل الحفاظ على تمثيلها وأثرها في العراق^(٦٤١).

وأشار ممثل العراق أن نجاح العملية الانتخابية هو إنجاز للحكومة وقوات الأمن والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات. ومن خلال الجهود الدقيقة التي بذلتها هذه الجهات، جرى توفير بيئة آمنة وتمت إجراءات التصويت بتراهة وشفافية. وتمت معالجة الشكاوى التي أثرت بشأن مشروعية العملية، من قبيل إعادة فرز الأصوات في محافظة بغداد. وأقر بالشواغل المتعلقة بالتأخير في تشكيل الحكومة، وأكد لأعضاء المجلس أنه تجرى مداوات فعالة بين مختلف المجموعات السياسية من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. وأشار أيضاً إلى العديد من النجاحات الأخيرة التي تعزى إلى الحكومة، بما في ذلك اعتقال عدة أفراد مرتبطين بالجماعات الإرهابية، والتوقيع على أول إطار للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، الأمر الذي من شأنه أن ييسر التخطيط الاقتصادي وتخطيط التنمية البشرية في الأجل الطويل. وكرر طلب

(٦٤١) S/PV.6320، الصفحات ٢-٦.

جميع العائدات المتأتية من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي من العراق يتم احتسابها. وكرر تأكيد التزام الحكومة، في إطار الآلية الخلف، بمواصلة تقديم مدفوعات بنسبة ٥ في المائة من عائدات جميع مبيعات صادرات النفط وغيره إلى صندوق التعويضات، على النحو المبين في الفقرة ٢١ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وأشار أيضا إلى أن الامتيازات والحصانات المعتمدة فيما يخص صندوق تنمية العراق لن تستمر في إطار الآلية الخلف ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك^(٦٤٧).

وفي ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٠، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها المراقب المالي للأمم المتحدة، الذي أعرب عن قلقه إزاء التأخير في تنفيذ نظام قياس النفط في العراق المعد لتحديد حجم الصادرات من مبيعات المنتجات النفطية والغاز الطبيعي. وأشار إلى أن هذا النظام كان من المقرر أن يعمل بكامل طاقته بحلول نهاية عام ٢٠١١. وفيما يتعلق بالأعمال التحضيرية لترتيبات خلف صندوق تنمية العراق، ذكر أنه في حين أن بعض التدابير قد نفذت، لا يزال يتعين اتخاذ مزيد من الإجراءات من أجل التنفيذ الكامل لخطة العمل^(٦٤٨).

وذكر ممثل العراق أن الحكومة قد اتخذت عددا من الإجراءات، بما في ذلك استعراض خطابات الضمان المعلقة من برنامج النفط مقابل الغذاء وبدء مفاوضات التسوية مع كل من الدائنين الحكوميين والتجارين فيما يخص الديون الموروثة عن النظام السابق^(٦٤٩).

(٦٤٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

(٦٤٨) S/PV.6356، الصفحتان ٢-٤.

(٦٤٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٤-٦.

بما في ذلك الانضمام الطوعي إلى البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة الذي أبرمه. وكرر طلبه إلى المجلس برفع القيود المتبقية المفروضة على العراق^(٦٤٤).

٦ نيسان/أبريل إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠: إحاطات بشأن الانتقال من صندوق تنمية العراق إلى ترتيب يخلف الترتيب الحالي

في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠، قدم ممثل العراق إحاطة^(٦٤٥) إلى المجلس بشأن خطة العمل والجدول الزمني اللذين وضعتهما الحكومة للانتقال إلى آلية تخلف صندوق تنمية العراق، في إطار الوفاء بالمتطلبات الواردة في الفقرة ٥ من القرار ١٩٠٥ (٢٠٠٩). وذكر أن العناصر الرئيسية لخطة العمل تتضمن الحفاظ على نفس آليات صندوق التنمية، باستخدام الحسابات المصرفية المفتوحة لدى المصرف الاحتياطي الاتحادي في نيويورك لضمان الإيداع المركزي من العائدات المتأتية من بيع النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي، مع مواصلة الإيداع التلقائي للتعويض، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٢١ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) وفي القرارات اللاحقة ذات الصلة. وذكر أن من المقرر إتمام المرحلة الانتقالية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠^(٦٤٦).

وأكد المراقب المالي للأمم المتحدة، في الإحاطة التي قدمها إلى المجلس، أن خطة العمل والجدول الزمني اللذين قدمتهما الحكومة بشأن الترتيب الخلف لهما طابع واقعي، ورحب باختيار مراجع حسابات دولي مستقل للتأكد من أن

(٦٤٤) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٨.

(٦٤٥) في الجلسات ٦٢٩٣ و ٦٣٥٦ و ٦٤١٨، مثل العراق رئيس لجنة الخبراء الماليين في العراق.

(٦٤٦) S/PV.6293، الصفحتان ٣ و ٤.

والتأخر المستمر في تشكيل حكومة جديدة، يأمل العراق في أن يأخذ المجلس هذه الجهود بعين الاعتبار عند النظر في طلبه تمديد الحصانة لصندوق تنمية العراق لمدة سنة أخرى. وعرض الممثل تدابير محددة تظطلع بها الحكومة من أجل تعزيز الضوابط المالية والإدارية لصندوق التنمية^(٦٥٤).

١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠: الاجتماع الرفيع المستوى واعتماد المقررات المتعلقة بإنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء وتدابير الجزاءات

في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، عقد المجلس اجتماعا رفيع المستوى بشأن الحالة المتعلقة بالعراق. وخلال الاجتماع، اعتمدت ثلاثة قرارات وبيان رئاسي.

وبموجب القرار ١٩٥٦ (٢٠١٠)، قرر المجلس أنه بعد ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، سيتم إنهاء جميع ترتيبات إيداع العائدات من مبيعات صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في صندوق تنمية العراق، وأكد الشرط المحدد في القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) القاضي بإيداع ٥ في المائة من العائدات في صندوق الأمم المتحدة للتعويضات. وبالإضافة إلى ذلك، دعا المجلس في القرار ١٩٥٦ (٢٠١٠) حكومة العراق إلى التعاون الوثيق مع الأمين العام من أجل استكمال الانتقال الكامل والفعال إلى ما بعد آلية صندوق تنمية العراق بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وبموجب القرار ١٩٥٧ (٢٠١٠)، أنهى المجلس تدابير الجزاءات المفروضة على العراق. بموجب القرارين ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١) المتصلة بأسلحة الدمار الشامل، وحث

العراق بامتيازات وحصانات تعادل ما تتمتع به الأمم المتحدة (انظر الفقرة ٢٢).

(٦٥٤) S/PV.6418، الصفحات ٤-٦.

وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها المراقب المالي للأمم المتحدة، الذي قدم تقريرا عن المراجعة الخارجية للحسابات التي يجري الاضطلاع بها باسم المجلس الدولي للمشورة والمراقبة^(٦٥٥). وشجع الحكومة على بذل كل جهد ممكن من أجل تنفيذ خطة قياس كميات النفط في الموعد المحدد، وأن تنفذ الخطوات الإضافية التي أوصى بها مراجعو الحسابات، بما في ذلك تعيين طرف ثالث ليدقق في التنفيذ على أساس أفضل الممارسات في الصناعة النفطية. وبخصوص حساب الضمان المتعلق بالعراق^(٦٥٦) فقد ذكر أنه حالما يتم إنجاز جميع الأنشطة المتعلقة في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، ينبغي أن تُحول جميع الأموال المتبقية غير الملتزم بها إلى صندوق تنمية العراق^(٦٥٧).

وشدد ممثل العراق على أنه فيما يتعلق بالاحتياجات اللازمة لترتيبات خلف صندوق تنمية العراق، على الرغم من الجهود المبذولة مع المصارف الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية، كانت الحكومة غير قادرة على تأمين الضمانات لحماية أصولها على مستوى الحصانة المنصوص عليها في القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣). وبسبب الظروف الصعبة

(٦٥٥) أنشئ المجلس الدولي للمشورة والمراقبة عملا بالقرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) بوصفه هيئة للإشراف على مراجعة حسابات صندوق التنمية للعراق.

(٦٥٦) أنشئ حساب الضمان المتعلق بالعراق عملا بالقرار ٩٨٦ (١٩٩٥) لتلقي مدفوعات النفط والمنتجات النفطية العراقية المشتراة وفقا لأحكام القرار.

(٦٥٧) S/PV.6418، الصفحات ٢-٤.

(٦٥٨) ينص القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، في جملة أمور، على أنه رهنا بشروط محددة، تتمتع العائدات والالتزامات الناجمة من مبيعات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي التي منشؤها

المتحدة ستواصل الحفاظ على شراكة مع العراق عبر مجموعة من القطاعات ووفقا للاتفاق الإطارى الاستراتيجى^(٦٥٨).

وأقر الأمين العام بالتقدم المحرز في العراق، وأبرز قرار المجلس بإنهاء عدة ولايات رئيسية أنشئت بموجب الفصل السابع، بما في ذلك الولاية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل وبرنامج النفط مقابل الغذاء. وحث الكتل السياسية في العراق على الوفاء باتفاقاتها، وأشار إلى أن الحكومة الجديدة ستحتاج أيضا إلى مواصلة إحراز تقدم على الصعيد الداخلى وتحسين العلاقات مع جيرانها والمنطقة. وشجع الحكومة الجديدة على الوفاء بالتزاماتها بموجب الفصل السابع فيما يتعلق بالحدود البرية والبحرية مع الكويت وكذلك فيما يتعلق بالأشخاص المفقودين والممتلكات المفقودة، والتعويض، وصيانة العلامات الحدودية. وذكر أن البعثة ستواصل الاضطلاع بالمهام وفقا للولاية المنوطة بها، بما في ذلك تعزيز الحوار السياسى، وتقديم الدعم الدستورى، ورصد حقوق الإنسان، وتقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين والمشردين داخليا^(٦٥٩).

وأفاد وزير خارجية العراق بأنه بعد الجمود السياسى الذى استمر لعدة أشهر، فقد وافق جميع القادة السياسيين والتكتلات السياسية الآن على تشكيل حكومة استنادا إلى مبادئ المشاركة والإدماج والمصالحة الوطنية. وسلط الضوء على التقدم الكبير الذى أحرزته الحكومة من أجل الوفاء بالتزاماتها بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار الواردة في قرارات المجلس ذات الصلة، وكذلك في وضع ترتيبات محل صندوق تنمية العراق. وفيما يخص العلاقة بين العراق والكويت، فقد أكد التزام الحكومة بالوفاء بالتزاماتها المتبقية

(٦٥٨) S/PV.6450، الصفحات ٦-٨.

(٦٥٩) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١٠.

العراق، في جملة أمور، على التصديق على البروتوكول الإضافى لاتفاق الضمانات الشاملة ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن. وبموجب القرار ١٩٥٨ (٢٠١٠)، أنهى المجلس برنامج النفط مقابل الغذاء^(٦٥٥)، وأذن للأمين العام بأن ينشئ حساب ضمان لتغطية نفقات الأمم المتحدة المتصلة بإنهاء المنظم للأنشطة المتبقية في إطار البرنامج، ولغرض توفير تعويضات للأمم المتحدة لمدة ست سنوات فيما يتعلق بجميع الأنشطة ذات الصلة بالبرنامج منذ إنشائه. واتخذ القرار ١٩٥٦ (٢٠١٠) والقرار ١٩٥٧ (٢٠١٠) بالإجماع. واتخذ القرار ١٩٥٨ (٢٠١٠) بأغلبية ١٤ صوتا وامتناع عضو واحد عن التصويت^(٦٥٦).

وفي البيان الرئاسى، رحب المجلس بالتطورات الإيجابية في العراق، وأوجز أحكام القرارات التى اتخذت في الجلسة نفسها. ودعا المجلس العراق إلى الوفاء بسرعة بالتزاماته المتبقية بموجب القرارات ذات الصلة المتخذة بموجب الفصل السابع بشأن الحالة بين العراق والكويت^(٦٥٧).

وأشار نائب رئيس الولايات المتحدة أن الولايات المتحدة قد أنهت مهمتها القتالية في العراق وانتقلت من المشاركة بقيادة عسكرية إلى مشاركة بقيادة مدنية مهمتها الرئيسية هي تقديم المشورة والمساعدة. وأكد أن الولايات

(٦٥٥) أنشأ المجلس برنامج النفط مقابل الغذاء بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥).

(٦٥٦) امتنعت فرنسا عن التصويت.

(٦٥٧) S/PRST/2010/27.

العراق على مواصلة التعاون مع الكويت في تسوية المسائل الثنائية المتبقية، من قبيل مصير الأشخاص المفقودين، فضلا عن السعي إلى تحسين العلاقات مع البلدان المجاورة الأخرى. ودعا بعض أعضاء المجلس العراق إلى التصديق على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة الخاص به ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية^(٦٦٤).

٨ نيسان/أبريل إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١: إحاطات بشأن الحالة فيما يتعلق بالعراق وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١١، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام للعراق، الذي أفاد بأنه في حين تم إحراز تقدم ملحوظ في الأشهر الأربعة منذ تشكيل حكومة شراكة وطنية جديدة، لا تزال هناك تحديات كثيرة. وقد نظم العراقيون احتجاجات تدعو إلى فرص عمل أفضل وتقديم الخدمات الأساسية والمساءلة. وذكر أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق قد بدأت مناقشات مع حكومة العراق بشأن سبل قيام الأمم المتحدة بدعم جهودها، واقترحت مشاريع يمكن بسرعة توسيع نطاقها، ولا سيما لتشغيل الشباب، والصحة، والتغذية، وتوزيع الحبوب الغذائية والمياه النظيفة على الجمهور. كما توصلت البعثة إلى اتفاق مع الحكومة والأحزاب السياسية الرئيسية بشأن إنشاء آلية دائمة للتشاور بشأن المسائل المتعلقة الرئيسية، بما في ذلك تسوية الحدود الداخلية المتنازع عليها ووضع كركوك. وأفاد كذلك بأنه على الرغم من أن الاتجاه العام في الحوادث الأمنية يشير إلى تراجعها، فإن الهجمات الإرهابية التي تستهدف المجتمعات المحلية والمؤسسات

(٦٦٤) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤ (أوغندا)؛ الصفحة ٢٦ و ٢٧ (النمسا)؛ والصفحتان ٢٦ و ٢٧ (الاتحاد الروسي).

بموجب قرارات المجلس ذات الصلة. واحتتم بالقول إن العراق لا تزال بحاجة إلى التعاون والدعم الدوليين للسير قدما نحو مستقبل يسوده الاستقرار والسلام والرخاء^(٦٦٥).

وذكر ممثل فرنسا، موضحا سبب امتناعه عن التصويت على القرار ١٩٥٨ (٢٠١٠)، أن طرائق التنفيذ فيما يتعلق بإنهاء برنامج النفط مقابل الغذاء لا تزال قيد النظر، وأن المناقشات لم تسفر عن نص يقع ضمن الإطار الزمني الذي يشمل كل الضمانات التي تعتبرها فرنسا ضرورية لإنهاء الأنشطة بموجب هذا البرنامج. وأعرب عن الأمل في أن الطلبات المقدمة من فرنسا سوف تؤخذ في الاعتبار عندما تُنفذ الاتفاقات المقدمة بموجب القرار^(٦٦٦).

وأقر معظم أعضاء المجلس بالتقدم الذي أحرزه العراق نحو إنشاء حكومة ديمقراطية وتوليها المسؤولية عن الحكم الذاتي والأمن. ورحب عدة أعضاء في المجلس بالاتفاق الذي توصلت إليه الجماعات السياسية، وحثوا جميع الفصائل السياسية على تشكيل حكومة شراكة في أقرب وقت ممكن، من أجل التعامل مع المسائل الأمنية والعمل من أجل المصالحة^(٦٦٧). وأعرب آخرون عن تأييدهم للدور الذي تقوم به البعثة في العملية السياسية، وحثوها على مواصلة تقديم مساعدتها إلى الحكومة^(٦٦٨). وحث معظم المتكلمين أيضا

(٦٦٥) المرجع نفسه، الصفحات ١٠-١٣.

(٦٦٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٠ و ٣١.

(٦٦٧) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤ (أوغندا)؛ الصفحة ١٤ (تركيا)؛ الصفحات ١٦-١٨ (البوسنة والهرسك)؛ الصفحتان ١٨ و ١٩ (غابون)؛ الصفحات ١٩-٢١ (البرازيل)؛ الصفحتان ٢٦ و ٢٧ (الاتحاد الروسي)؛ الصفحتان ٢٩ و ٣٠ (لبنان)؛ الصفحتان ٣٢ و ٣٣ (نيجيريا).

(٦٦٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٢١ و ٢٢ (النمسا)؛ الصفحتان ٢٦ و ٢٧ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ٢٧ (الصين).

في إيجاد أرضية مشتركة وإيجاد حلول مقبولة للطرفين لحل وضع كركوك وغيرها من المناطق المتنازع عليها^(٦٦٧).

وذكر ممثل العراق أن الحكومة تواصل تحسين قدرة قواتها الأمنية من أجل التصدي للتهديدات. وفي هذا الصدد، سوف تعمل الحكومة على تنفيذ الاتفاق الإطاري الاستراتيجي مع الولايات المتحدة واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وأفاد أيضا بشأن التقدم المحرز في مجالات من قبيل المصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية وحماية حقوق الإنسان^(٦٦٨).

وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام، الذي ذكر أن الانسحاب المقرر لقوات الولايات المتحدة بحلول نهاية عام ٢٠١١ يشكل معلما هاما في تاريخ العراق. وقد تولت قوات الأمن العراقية السيطرة الكاملة على أمن البلد ولكنها لا تزال تواجه معارضة مسلحة. وأكد أن البعثة على استعداد للعمل مع الحكومة من أجل توطيد المكاسب الديمقراطية في البلد، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان والدعم الانتخابي والتشريعي. وفيما يتعلق بتنفيذ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ذكر أن البعثة سوف تركز على المسائل ذات الآثار السياسية والأمنية والمتعلقة بالحوكمة، بما في ذلك مسألة تحسين وضع المرأة^(٦٦٩).

وذكر ممثل العراق أن الوضع السياسي والأمني في العراق قد تحسن بشكل ملحوظ خلال الأشهر القليلة الماضية. ويجري القيام بالتحضيرات لانسحاب قوات الولايات المتحدة، الأمر الذي من شأنه أن يجلب تحديات

(٦٦٧) S/PV.6586، الصفحات ٢-٦.

(٦٦٨) المرجع نفسه، الصفحات ٦-١٠.

(٦٦٩) S/PV.6675، الصفحات ٢-٨.

الحكومية قد أدت إلى وفيات وإصابات في صفوف المدنيين، مما يؤكد الأخطار المستمرة التي تهدد استقرار البلد^(٦٦٥).

وأعلن ممثل العراق، لدى تقديمه برنامج الحكومة على مستوى الوزراء، أن هدفه سيكون بناء عراق ديمقراطي اتحادي تعددي وموحد. وقال إن برنامج عمل الحكومة يستند إلى مجموعة واضحة من المبادئ، بما في ذلك الحفاظ على الدستور ودعمه وبناء سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وقدم إفادة بشأن التقدم المحرز في تحسين الحالة الأمنية ومعالجة المسائل الاجتماعية والاقتصادية. وفيما يتعلق بمسألة العلاقات مع البلدان المجاورة، ذكر أن الحكومة تعمل على تعزيز العلاقات، على سبيل المثال، من خلال قبول المهمة الصعبة المتمثلة في استضافة مؤتمر القمة العربي المقبل في بغداد في أيار/مايو ٢٠١١^(٦٦٦).

وفي ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام للعراق، الذي أفاد بأنه هناك ما يدعو للتفاؤل الحذر، شريطة أن تسود القيادة الحازمة في البلد وروح التعاون بشكل أقوى في المنطقة. وشدد على أن العراق يقع في صميم التغييرات الجوهرية في المنطقة، وذلك من خلال نظام للحكم يتضمن دستورا ينص على تقاسم السلطة يضمن مشاركة المرأة والأقليات، وإجراء انتخابات منتظمة وفقا للمعايير الدولية. وينمو الاقتصاد في العراق بمعدل ١٠ في المائة، مع ارتفاع إيرادات النفط عما كان متوقعا، ولكن مؤشر الفقر لا يزال مرتفعا، مما يشكل مخاطر تهدد بعدم الاستقرار. وأشار إلى أن بعثة الأمم المتحدة على استعداد للقيام بكل ما في وسعها لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة، وأن البعثة ملتزمة بمساعدة أصحاب المصلحة

(٦٦٥) S/PV.6511، الصفحات ٢-٦.

(٦٦٦) المرجع نفسه، الصفحات ٦-١٠.

الجزء الأول - النظر في المسائل التي تقع في إطار مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين

ومسؤوليات كبرى للحكومة في السنة المقبلة. وسلط الضوء على التقدم المحرز في مجالات عدة، بما في ذلك الجهود التي تبذلها الحكومة لمعالجة المسائل المتعلقة مع الكويت. وفيما يتعلق بالحالة في معسكر أشرف، ذكر أن الحكومة ملتزمة

بنقله بمساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين^(٦٧٠).

(٦٧٠) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١٢.

الجلسات: الحالة فيما يتعلق بالعراق

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	الوثائق الأخرى	الدعوات عملاً الدعوات عملاً بالمادة ٣٧ بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون عن التصويت)
٦٢٧١ ١٦ شباط/ فبراير ٢٠١٠	تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٨٨٣ (٢٠٠٩) (S/2010/76)	العراق	الممثل الخاص للأمين العام للعراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق	جميع المدعويين	
٦٢٧٩ ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠١٠	تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٥ من القرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨) (S/2009/385)				S/PRST/2010/5
٦٢٩٣ ٦ نيسان/ أبريل ٢٠١٠	التقرير الأول للأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٣ من القرار ١٩٠٥ (٢٠٠٩) (S/2010/166)	العراق	المراقب المالي للأمم المتحدة	جميع المدعويين	
	رسالة مؤرخة ١٨ آذار/ مارس ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة (S/2010/153)				
٦٣٢٠ ٢٥ أيار/ مايو ٢٠١٠	تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٨٨٣ (٢٠٠٩) (S/2010/240)	العراق	الممثل الخاص للأمين العام	جميع المدعويين	
٦٣٥٦ ١٢ تموز/ يوليه ٢٠١٠	التقرير الثاني للأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٣ من القرار ١٩٠٥ (٢٠٠٩) (S/2010/359)	العراق	المراقب المالي للأمم المتحدة	جميع المدعويين	
	مذكرة شفوية مؤرخة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة (S/2010/365)				
٦٣٥٧ (المغلقة) ١٢ تموز/ يوليه ٢٠١٠		العراق ودول أعضاء أخرى مهتمة	المراقب المالي للأمم المتحدة		

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	الوثائق الأخرى	الدعوات عملاً بالدعوات عملاً بالمادة ٣٧ بالمادة ٣٩ وغيرها المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون عن التصويت)
٦٣٦٨ ٤ آب/أغسطس ٢٠١٠	تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٨٨٣ (٢٠٠٩) (S/2010/406)	العراق	الممثل الخاص للأمين العام	جميع المدعويين
٦٣٦٩ ٥ آب/أغسطس ٢٠١٠	مذكرة شفوية مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة (S/2010/404)	مشروع قرار مقدم العراق من تركيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، واليابان (S/2010/407)	العراق	القرار ١٩٣٦ (٢٠١٠) ٠-٠-١٥
٦٤١٨ ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠	تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٨٨٣ (٢٠٠٩) (S/2010/406)	العراق	المراقب المالي للأمم المتحدة	جميع المدعويين
٦٤١٩ (المغلقة) ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠	مذكرة شفوية مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة (S/2010/567)	٢٦ دولة عضواً ^(١) المتحدة	العراق	
٦٤٢٣ ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠				

S/PRST/2010/23

الجزء الأول - النظر في المسائل التي تقع في إطار مسؤولية مجلس

الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	الوثائق الأخرى	الدعوات عملاً بالدعوات عملاً بالمادة ٣٧ بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون عن التصويت)
٦٤٥٠ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠	رسالة مؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (S/2010/621)	مشروع قرارين العراق مقدمين من ١٣ (وزير دولة عضوا في الخارجية) المجلس ^(ب)	الأمين العام وجميع أعضاء المجلس ^(ب) ، والعراق (وزير الخارجية)	القرار ١٩٥٦ (٢٠١٠) ١٥-٠٠٠	
٢٠١٠	تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٩٣٦ (٢٠١٠) (S/2010/606)	مشروع قرار مقدم من ١٢ عضوا في المجلس ^(ج)	العراق (وزير الخارجية)	القرار ١٩٥٧ (٢٠١٠) ١٥-٠٠٠	
١٩٥٨ (٢٠١٠) ١٤-٠٠٠ ^(د)	رسالة مؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة (S/2010/625)	مشروع قرار مقدم من ١٢ عضوا في المجلس ^(ج)	العراق (وزير الخارجية)	القرار ١٩٥٨ (٢٠١٠) ١٤-٠٠٠ ^(د)	
S/PRST/2010/27	التقرير الثالث للأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٣ من القرار ١٩٠٥ (٢٠٠٩) (S/2010/563)	مشروع قرار مقدم من ١٢ عضوا في المجلس ^(ج)	العراق (وزير الخارجية)	S/PRST/2010/27	
	مذكرة شفوية مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة (S/2010/567)				
	مذكرة شفوية مؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة (S/2010/620)				
	رسالة مؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/2010/619)				
	مذكرة شفوية مؤرخة ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة (S/2010/618)				

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	الوثائق الأخرى	الدعوات عملا الدعوات عملا بالمادة ٣٧ بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون عن التصويت)
٦٥١١ ٨ نيسان/ أبريل ٢٠١١	التقرير الثاني للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٩٣٦ (٢٠١٠) (S/2011/213)	العراق	الممثل الخاص للأمين العام	جميع المدعوين	
٦٥٨٦ ١٩ تموز/ يوليه ٢٠١١	التقرير الثالث للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٩٣٦ (٢٠١٠) (S/2011/435)	العراق	الممثل الخاص للأمين العام	جميع المدعوين	
٦٥٩٤ ٢٨ تموز/ يوليه ٢٠١١	التقرير الثالث للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٩٣٦ (٢٠١٠) (S/2011/435)	العراق	مشروع قرار مقدم من الولايات المتحدة (S/2011/465)		القرار ٢٠٠١ (٢٠١١) ٠-٠-١٥
٦٦٧٥ ٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١	التقرير الأول للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ٢٠٠١ (٢٠١١) (S/2011/736)	العراق	الممثل الخاص للأمين العام	جميع المدعوين	

(أ) الأردن، وأستراليا، وألمانيا، وإندونيسيا، والبحرين، والبرتغال، وبلجيكا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، والجمهورية العربية السورية، والدانمرك، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، والعراق، والفلبين، وفنلندا، وقطر، وكازاخستان، والكويت، وماليزيا، ومصر، وهنغاريا، وهولندا، واليونان.

(ب) الاتحاد الروسي، وأوغندا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، والصين، وغابون، وفرنسا، ولبنان، والمملكة المتحدة، والنمسا، ونيجيريا، والولايات المتحدة، واليابان.

(ج) الاتحاد الروسي، وأوغندا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، والصين، وغابون، ولبنان، والمملكة المتحدة، والنمسا، ونيجيريا، والولايات المتحدة، واليابان.

(د) مثل أوغندا والولايات المتحدة نائباً رئيس كل منهما؛ ومثل البوسنة والهرسك، وتركيا، وغابون، والنمسا وزراء الخارجية؛ ومثل اليابان نائب الوزير البرلماني للشؤون الخارجية؛ ومثل المملكة المتحدة وكيل الوزارة البرلماني بوزارة الخارجية وشؤون الكومنولث؛ ومثل البرازيل نائب الوزير للشؤون السياسية بوزارة العلاقات الخارجية.

(هـ) المؤيدون: الاتحاد الروسي، وأوغندا، والبرازيل، والبوسنة والهرسك، وتركيا، والصين، وغابون، ولبنان، والمكسيك، والمملكة المتحدة، والنمسا، ونيجيريا، والولايات المتحدة، واليابان؛ الممتنعون: فرنسا.